بيان الجمهورية اليمنية

في الدورة ال11 لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي 2026

يلقيه سعادة السفير/ عبدالله علي فضل السعدي

السفير– المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الامم المتحدة

نيويورك- 29 ابريل 2026

*يرجى المراجعة حال الالقاء

السيد الرئيس،

1. بداية، يطيب لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026، معربين عن ثقتنا بقدرتكم على توجيه أعمال المؤتمر بما يحقق أهدافه المنشودة.

2. ينضم وفد الجمهورية اليمنية إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز، وبيان رئيس الدورة السابعة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

3. ينعقد مؤتمر المراجعة الحادي عشر في سياق دولي دقيق، يتسم بتزايد الاستقطاب، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتراجع الثقة في منظومات الحد من التسلح، وتصاعد الخطاب المرتبط بالردع النووي. وتضع هذه المعطيات المعاهدة أمام اختبار حاسم، يستوجب إعادة التوازن بين ركائزها الثلاث، وتعزيز تنفيذها بصورة متكاملة دون انتقائية، لا سيما بعد مضي عقدين من الزمن دون التوصل إلى أي اتفاق مُحدَّث للمضي قدماً في تنفيذ بنود المعاهدة.

4. لقد جاء انضمام الجمهورية اليمنية إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، أسوةً بباقي الدول العربية، تجسيدا لالتزامها الراسخ بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار، وإيمانا منها بأن امتلاك الأسلحة النووية أو تطويرها يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الإقليمي والدولي. وعليه تؤكد بلادي تمسكها الراسخ بأهداف نزع السلاح النووي، وتعتبره أولوية لا غنى عنها لصون الأمن الدولي. وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها، واتخاذ خطوات عملية وملموسة نحو تقليص ترساناتها، وتعزيز الشفافية وبناء الثقة .

السيد الرئيس،

5. على صعيد عدم الانتشار، تظل المعاهدة الإطار القانوني الأساسي للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية. غير أن مصداقية هذا النظام تتطلب التزاما عالميا وشاملا بأحكامه، دون استثناء، بما في ذلك إخضاع جميع الأنشطة النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

6. وفي هذا السياق، تشدد بلادي على أن استمرار وجود قدرات نووية خارج إطار المعاهدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، يمثل تحديًا جوهريًا يقوض نظام عدم الانتشار ويغذي عوامل عدم الاستقرار. وفي الوقت الذي التزمت فيه جميع

الدول العربية بالمعاهدة، فإن بقاء إسرائيل خارجها ورفضها إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، يُعد إخلالا خطيرا بتوازن الأمن في المنطقة ويغذي عدم الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

6. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يظل هدفا أساسيا وضرورة ملحة لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. ويستند هذا الهدف إلى مرجعيات راسخة، في مقدمتها قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي شكل جزءا لا يتجزأ من التفاهمات المرتبطة بتمديد المعاهدة. وبالتالي فإن عدم تنفيذ أحد أركان هذه الصفقة يضع مدى سريان باقي أركانها محل تساؤل من الناحية القانونية.

7. وفي هذا الإطار، تعرب بلادي عن بالغ قلقها إزاء استمرار عدم تنفيذ هذا القرار، وغياب التقدم في ترجمة مخرجات مؤتمر عام 2010، فضلًا عن تعثر مؤتمرات المراجعة اللاحقة في التوصل إلى توافق يعالج هذه القضية. ونؤكد أن قرار 1995 يظل سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه بشكل كامل، وأن أي مسارات أخرى موازية لا يمكن أن تحل محله، بل تدعمه وتكمله.

8. تدعو الجمهورية اليمنية إلى دعم دورات "**مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط**"، الذي سيعقد دورته السابعة هذا العام برئاسة سلطنة عمان. وندعو إلى مشاركة الدول المعنية وجميع دول منطقة الشرق الأوسط في هذا المؤتمر، ولاسيما إسرائيل التي لاتزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترفض جميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. كما نؤكد أهمية اضطلاع الدول الأطراف الراعية لقرار 1995 بمسؤولياتها في الدفع نحو تنفيذ التزاماتها.

السيد الرئيس،

9. فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تجدد بلادي تأكيدها على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقًا لأحكام المعاهدة. ونشدد على ضرورة صون هذا الحق من أي قيود غير مبررة، مقابل الالتزام الكامل بمتطلبات الضمانات الدولية.

10. كما تؤكد بلادي أهمية تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعم برامج التعاون التقني، خاصة لصالح الدول النامية، بما يسهم في توظيف

التطبيقات النووية في مجالات حيوية كالرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية.

11. ختامًا، تتطلع الجمهورية اليمنية إلى أن تسهم هذه الدورة في استعادة الزخم لعملية مراجعة المعاهدة، وأن تفضي إلى نتائج عملية تعزز من فعاليتها ومصداقيتها، وتدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

شكرًا السيد الرئيس.